الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العصيان المدني ..مفهومه وشروطه وأهدافه

جميل عودة
كاتب

في الوقت الذي تلجأ فيه بعض الجماعات السياسية إلى استخدام أقسى أنواع العنف بما فيه القوة المسلحة للمطالبة بحقوقها السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ترجح جماعات سياسية أخرى الدعوة إلى العصيان المدني كوسيلة للمطالبة بحقوقها واسترجاعها.
فما العصيان المدني؟ وما وسائله وغاياته؟
وكيف يمكن أن نمارسه بعيدا عن أدوات العنف بما فيها الكلام الجارح؟

يمكن أن نعرف العصيان المدني، بأنه وسيلة سلمية استثنائية هادفة مكفولة دستوريا تتضمن مخالفة صريحة لبعض الأنظمة والقوانين النافذة بغية إجبار السلطات الحاكمة على الانصياع لمطالب المحتجين الشرعية. أو هو بتعبير آخر مخالفة القانون وإطاعته في آن واحد! ولكن كيف؟ عندما نستقريء الواقع السياسي لكل شعوب العالم لا نجد شعبا من الشعوب يقبل بشكل دائم عن حكومته أو إدارتها أو إجراءاتها، بل العكس تماما، ليس ذلك فقط في الحكومات التي صادرت إرادة شعوبها وحكمت قبضتها على السلطة، بل في الحكومات المنتخبة من قبل الشعب نفسه أيضا!. وإذا كانت الشعوب في الأنظمة الدكتاتورية تفضل السكوت على الكلام حيث يكون السكوت من ذهب؛ لان نتائج التعبير عن الرأي محددة سلفا، فان الشعوب في الأنظمة الديمقراطية هي الأكثر قدرة في التعبير عن إرادتها وهو حق يكفله الدستور والقوانين.
ولكن حق التعبير بالرفض لابد أن يكون في إطاره القانوني؛ لان ما يكفله القانون يكفل أدواته السلمية بالضرورة، فإذا كان الدستور يضمن حق التظاهر والاحتجاج للمواطنين فانه أيضا يقول لهم إن هذا الحق يجب أن تعبروا عنه بالوسائل السلمية لا بالوسائل العنيفة، فمادام التظاهر مثلا يتم بوسائله السلمية فهو محمي دستوريا وقانونيا، ولكن إذا تم التعبير عنه بأي وسيلة من وسائل العنف يفقد التظاهر دستوريته وقانونيته ويقع تحت المساءلة القانونية باعتباره فعلاً أو نشاطاً غير قانوني، ويسأل المتظاهرون عنه في المحاكم.
والعصيان المدني أحد الوسائل السلمية المكفولة دستوريا والمتاحة للمواطنين من أجل المطالبة بحق من الحقوق المهدورة أو رفض نشاط حكومي ما، يعتقد العاصون أنه يضر بالمصلحة العامة أو بمصالحهم على وجه خاص، ولكن هذا الحق كثيرا ما يساء فهمه أو يساء التعبير عنه من قبل العاصين من جهة، أو من قبل الحكومات التي تقلل من أهميته باعتباره لا يضر بنشاطاتها ضررا بالغا ما يدفع العاصون إلى استخدام أدوات العنف بأشكاله المختلفة كوسيلة للضغط على الحكومة لتحقيق مطالبهم؛ لان الكثير من الحكومات -للأسف- لا تعير أهمية لمن يرفع لافتة يطالب فيها بحقه ولكنها تولي اهتماما واسعا لمن يحمل السلاح بوجهها!.
وهذا يعني أن العصيان المدني له شروطه ومحدداته فإذا تحققت في العصيان صح وصفه بـ"العصيان المدني" وإذا تخلفت كان عصيانا غير مدني.
الشرط الأول للعصيان المدني هو أن يكون سلميا بمعنى أن يمتنع "العاصون" عن استخدام العنف والعمل المسلح أو التهديد بأيهما، حيث يتوجب على الممارس للعصيان المدني أن يكون هادئا مالكا لزمام نفسه حتى يتحقق هدفه، فعندما يمسك به رجال الأمن والشرطة، لابد أن يكون مطيعا لهم تماما، يبتسم في وجوههم على الدوام، ولو سبوه أو شتموه؛ يجادلهم بالتي هي أحسن، أو يسكت؛ فان السكوت ابلغ من الكلام. إذا اقتادته مفرزة الشرطة إلى المعتقلات ومراكز الشرطة، لا يقاوم؛ لان المقاومة عنف والعنف ينافي جوهر العصيان المدني!
والعصيان المدني هو أن يعاهد ممارس اللاعنف نفسه وضميره ووطنه أن يتحمل المسؤولية بمفرده، وكأنه وحده في الساحة، ثم يحاول أن يقنع الآخرين بقضيته، فإذا استخدم العاصون العنف كالاعتداء على دوائر الدولة أو مؤسساتها، أو ضربوا رجال الشرطة والأمن، أو عطلوا مرفقاً من مرافق الحياة المتعلقة بحياة مواطنين مباشرة كتعطيل محطات الطاقة، أو ثقب أنابيب المياه فان العصيان المدني يخرج عن كونه عصيانا سلميا ويدخل في دائرة أعمال التخريب والعدوان ويقع تحت طائلة المساءلة القانونية ما يستلزم تصدي القوى الأمنية له.
والشرط الثاني هو أن العصيان المدني نشاط استثنائي يهدف إلى تحقيق غاية ما يطالب بها العاصون وهو ينتهي حال وعد السلطة بتلبية المطالب كلها أو جزء منها، فهو مقيد بفترة زمنية معينة ولا يجب أن يتحول إلى نشاط دائم يخل بأمن الدولة ومواطنيها، وهو في العادة يكون في المسائل السياسية الكبرى التي تهم قطاعاً واسعاً من المواطنين كمطالبة نقابة العمل بزيادة أجور العمال، أو مطالبة المواطنين بدعم السلع الغذائية الأساسية كالطحين أو السكر، أو إطلاق سراح عدد من المعتقلين لأسباب سياسية لا جنائية.
والشرط الثالث هو أن يكون العصيان المدني عملاً هادفاً ومنضبطاً غير فوضوي حيث لابد أن يتضمن مجموعة من المطالب المحددة والمفهومة، ويفضل أن تكون مكتوبة حتى يتمكن المسؤولون من الاطلاع عليها، ويمكن أن تنشر هذه المطالب في وسائل الإعلام من اجل الزيادة في الضغط على الحكومة، كما يجب أن تكون قيادة العصيان المدني واضحة ومشخصة تعلن عن نفسها أمام الرأي العام، وهي التي تتفاوض بالنيابة عن ممثليها وباسمهم، فإذا كان العصيان فوضويا وليس له أهداف واضحة أو أن قيادته غير مشخصة فلا يصح وصفه بالعصيان المدني.
والشرط الرابع أن يكون هدف العصيان تحقيق مطالب مشروعة وواقعية، فإذا كانت مطالب العاصين غير مشروعة أو غير واقعية فلا يسمى العصيان مدنيا كما لو طالبوا السلطة بتقديم أحد المسؤولين إلى القضاء من دون تقديم أدلة تدينه.
والشرط الخامس وهو شرط متعلق بالسلطة وهو ضرورة أن تتعامل السلطة مع العصيان المدني تعاملا جديا من حيث اعتباره حقا دستوريا مكفولا للمواطنين جميعا، ومن حيث انه حق محمي ومن واجب السلطة أن توفر كل وسائل الحماية اللازمة للعاصين المدنيين، وأن تأخذ مطالب العاصين مأخذ الجد، وأن تسعى إلى انجازها أو بعضها من خلال التفاهم والتحاور مع قيادة العاصين المدنيين، وان لا تعطي الوعود الكاذبة أو الصعبة للعاصين ما يبعث برسالة خاطئة للمجتمع بان السلطة لا تلبي أية مطالب إلا بالقوة والعنف، بل يمكن للسلطة خاصة تلك التي تسير نحو "الديمقراطية" كالعراق أن تشجع وتفعل الحركات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية للقيام بمثل هذه الأعمال السلمية وإنجاز مطالبها ليكون الحل المدني السلمي هو السبيل الوحيد للتعبير عن رفضنا أو تحقيق مطالبنا.

دور الفضائيات العربية في التنافس بين الفصحى والعامية

د. عماد علو
كاتب وباحث

من الواضح اليوم أن اللغة العربية الفصحى تواجه صعوبات كبيرة لجهة اتجاه الإعلام العربي إلى استخدام اللهجات العامية المحلية في الاتصال مع المتلقي العربي لاسيما عبر الفضائيات العربية التي تعددت أشكالها وألوانها واختصاصاتها واهتماماتها. ومن الطبيعي أن الإعلاميين العرب والمهتمين باللغة العربية لم يولوا الاهتمام الكافي لمساعدة اللغة العربية على احتواء لغة الحضارة الجديدة المعاصرة، لسبب بسيط أن معظم كتاب ومذيعي ومقدمي البرامج ومعلقين إذاعيين ومترجمين وحتى رجال الدين الذين يقدمون أو يظهرون كضيوف في البرامج الدينية، يفتقد معظمهم الثروة اللغوية المطلوبة، لشد انتباه المتلقي ويعانون نقصا" خطيرا" في فهم قواعد اللغة العربية وأصولها بالإضافة إلى نقص واضح في الثقافة العامة. إن الاتجاه الذي بدأ يظهر في بعض الفضائيات العربية نحو زيادة الخطاب الإعلامي بل وحتى نشرات الأخبار باللهجات العامية تمثل (بدون أي مبالغة) جزءا" أساسيا" من تيار الحرب الفكرية والنفسية والسياسية التي تستهدف الذهنية العربية وأسلوب التفكير لا بل حتى الوحدة المجتمعية ضمن أقطار الوطن العربي مع ملاحظة التفاوت بشكل نسبي بين بلد عربي وآخر.لذلك فقد انتشرت الكلمات الغامضة والمصطلحات الغريبة والمجتزئة بين الشباب حتى بات الأب أو الأم لا يفهمان عن ماذا يتحدث ابناؤهم وبناتهم كواحدة من النتائج السلبية التي بدأت تظهر وتتلمسها مع هذا التيار الجارف نحو اللهجات العامية في الفضائيات العربية!! حيث صارت اللهجات المحلية عبارة عن لغات تهدد مستقبل اللغة العربية الفصحى بعد أن صارت تستخدم في الفضائيات العربية بنسب تصل إلى تسعين بالمائة كممارسة وكتابة..أي أن الفضائيات ساعدت بشكل كبير على تحويل اللهجات العامية من لغة منطوقة إلى لغة مكتوبة!! قد يفسر بعض الناس ذهابنا لإلقاء الضوء على هذه الظاهرة انحيازا" إلى الهوية القومية وهي وان لم تكن جريمة إلا أننا نقول أن إحياء اللغة العربية الفصحى وإعطاءها القدرة –وهي تملكها –للتعبير عن كل مظاهر الحياة ينفي أي تفكير أو إحساس لدى أبناء الشعب لاسيما الشباب منهم بالغربة ويتيح للغة العربية ان تؤدي دورها كعامل أساسي لتوحيد ثقافة الشعب والأمة. وهذا الأمر يتطلب المزيد من الاهتمام باللغة العربية في مختلف مراحل الدراسة وإعادة النظر في مناهج تدريس اللغة العربية ووضع الخطط والبرامج للنهوض بأساليب استخدامها في التعبير الثقافي والأدبي والعلمي والمعرفي بصورة عامة من دون الركون إلى ضيق المساحة التي تتميز بها العامية حتى على صعيد البلد العربي الواحد الذي تتباين لهجاته بدون شك من مدينة إلى أخرى. وعليه لابد لنا أن نعود إلى الفضائيات والإذاعات العربية باعتبارها ابرز واهم وسائل الاتصال الجماهيرية، ساهمت تلك الفضائيات على الترويج للهجات المحلية خصوصا" في البرامج التمثيلية والمسرحية التي جذبت انتباه المتلقي العربي لاسيما بعد انخفاض مستوى أداء الممثلين والكتاب

في اللغة العربية الفصحى في السنوات الأخيرة ما جعلها ثقيلة على مسامع العديد من الشرائح الاجتماعية متباينة الثقافات. أما على صعيد البرامج الإخبارية فان العديد من الفضائيات العربية تتجه اللهجات العامية في بث تلك البرامج على اعتبار أن الخطاب الإعلامي الإخباري لابد أن يخرج من إطار العمومية باستخدام الفصحى إلى إطار التوجه الخاص عبر اللهجات المحلية وهذا الأمر ينطبق حتى على البرامج الإخبارية الحوارية مثل الندوات والمناظرات واللقاءات..الخ..ولكن من الملاحظ أن العديد من مقدمي البرامج يحاولون الاستعانة باللهجات المحلية لجهلهم التعبير باللغة الفصحى خصوصا" المراسلين والعديد من مقدمي البرامج الإخبارية. ولم تستثن برامج الأطفال من خطر استعمال اللهجات العامية فالأطفال تلك الشريحة الاجتماعية التي ستشكل المستقبل الاقتصادي والعلمي والأدبي والفني والثقافي لأي بلد يتعرضون إلى استهانة بقابليتهم على الفهم والاستيعاب عند إصرار مقدمي برامج الأطفال على استخدام اللهجة العامية المحلية والمشكلة أن العلاقات المجتمعية والاقتصادية المعاصرة فرضت وجود مذيعي ومقدمي برامج من أقطار لا بل من مدن عربية تختلف لهجاتها المحلية لذلك نرى صعوبة في تفاعل الأطفال مع البرامج الموجهة إليهم عبر الفضائيات للاختلافات في اللهجات المسموعة عبر تلك البرامج سواء من مقدمي البرامج أو من المشاركين. الجانب الآخر الذي نرى انه من الضروري تسليط الضوء عليه هي قضية الترجمة سواء بالنسبة للأفلام و المسلسلات والبرامج الأجنبية فعلى الرغم من استخدام اللغة العربية الفصحى في الترجمة إلا أن رداءة الترجمة أسلوبا"ونحويا" وصرفا" وحتى إملائيا" هي السمة ا الغالبة على معظم تلك النتاجات ما يدل على أن المترجمين المستخدمين في الفضائيات العربية يلمون باللغة الأجنبية أكثر من إلمامهم باللغة العربية، وهذه مشكلة حتى قد تسيء فهم بعض التصريحات الصحفية المنقولة عبر الفضائيات لسياسيين أو مسؤولين.
خلاصة القول أن الفضائيات العربية لابد أن تعيد النظر في أساليب وطرائق استخدامها للغة العربية الفصحى مشيرين إلى أن العديد من الفضائيات والإذاعات الأجنبية الموجهة إلى الوطن العربي والتي تستخدم اللغة العربية الفصيحة تحقق انتشارا" وسماعا"مقبولا" من جانب المتلقي العربي، كما وان معالجة هذا الخلل الخطير في استخدام اللغة العربية عبر الفضائيات العربية يقع على عاتق الحكومات والمنظمات العربية المعنية بالحفاظ على الهوية الثقافية العربية من الضياع والتشويه في عصر العولمة.

صندوق الإسعاف الآسيوي.. متى نتعلم الدرس؟

د. عبدالله المدني
اكاديمي . البحرين

صندوق الإسعاف الدولي، أو إذا أمكن للحيلولة من دون طلب مساعدات أجنبية.
وكانت فكرة هذا الصندوق قد نوقشت للمرة الأولى في أعقاب أزمة ١٩٩٧/١٩٩٨ النقدية، وذلك من خلال ما عرف بمبادرة " تشانغماي"-نسبة إلى مدينة تشانغماي التايلندية الشمالية الجبلية- حيث تداعى وزراء مالية دول شرق آسيا لبحث تطورات أسوأ أزمة مالية في تاريخ آسيا المعاصر. غير أن المناقشات لم تفض في حينه إلا إلى مجموعة من الاتفاقيات الثنائية بين الدول المعنية لحماية أسعار تحويل عملاتها الوطنية وانتقالها. على أن الجهود لم تتوقف مذاك من اجل توسيع قاعدة تلك الاتفاقية لتغدو مشروعا متعدد الأغراض والأطراف وأكثر قوة وصرامة أو لتصبح بمثابة نسخة آسيوية من صندوق النقد الدولي، وموجهة بالدرجة الأولى نحو إنقاذ اقتصاديات شرق آسيا في أوقات الأزمات والمحن المالية.
وفي المؤتمر ما قبل الأخير لبنك التنمية الآسيوي الذي عقد في مدينة كيوتو اليابانية في العام الماضي، توصل وزراء مالية الدول الثلاثة عشرة إلى قرار اعتقد الكثيرون انه بعيد المنال. غير أن صناع القرار الآسيويين، وبدافع المسؤولية والحرص و الترفع عن الأنانية، و انطلاقا من التحديات المالية وتبعاتها الاجتماعية التي تواجهها دولهم في ظل الارتفاعات المستمرة لأسعار الطاقة وأسعار الطعام والسلع الرئيسية وما يشكله ذلك من موجات تضخم وما يستدعيه ذلك من التسلح بأسلحة وإجراءات ووسائل فعالة لحماية الاقتصاد الوطني والأمن الاجتماعي، والمحافظة على زخم النمو الاقتصادي المهدد بالتراجع، قرروا من دون مماطلة أو تسويف أو نقاشات بيزنطية عقيمة وضع جزء من احتياطات دولهم النقدية البالغ اجماليها نحو ٣,٤ تريليون دولار جانبا ليكون بمثابة رأسمال لصندوق آسيوي جديد يهب في وقت الأزمات لنجدة اقتصاديات شرق آسيا ودعمها بما يلزم من مساعدات وقروض وائتمانات وسيولة، تاركين لمؤتمر مدريد تحديد رأس المال هذا ونسب توزيعه. وهذا ما تم بالفعل في مدريد وبروح المسؤولية أيضا الذي تمثل في اختيار المجتمعين لمبلغ ثمانية بلايين دولار (٥٢ بليون يورو) كرأسمال للصندوق موزعا بنسبة ٨٠:٢٠ ما بين دول آسيا و اقطاب آسيا الكبار الثلاث على التوالي، مع تعهد بتوفير ما لا يقل عن ٥٨ بليون دولار فورا. أما الأمور التفصيلية الخاصة بكيفية استفادة الدول الآسيوية من أموال هذا الصندوق والحالات التي يفترض للصندوق التدخل فيها وكيفية إنفاق تلك الأموال بطريقة سليمة وبعيدة عن الفساد والبيروقراطية، فتركتها للاجتماع السنوي القادم المقرر عقده في عام ٢٠٠٩ في جزيرة بالي الاندونيسية.
ويمكن من خلال إلقاء نظرة على البيان الختامي لوزراء المال الآسيويين في مدريد أن نلاحظ أن شغلهم الشاغل هذه السنة، لئن تركز على إنشاء الصندوق الذي أسلفنا الحديث عنه، فانه انصب أيضا على طائفة واسعة من الأمور التي لها علاقة مباشرة بما يواجهه الاقتصاد العالمي اليوم من تحديات غير مسبوقة تستدعي إجراءات متنوعة طويلة وقصيرة المدى، وذلك من اجل المحافظة على معدلات الزخم والنمو الاقتصادي في المنطقة والتي سجلت هذا العام أدنى مستوياتها خلال نصف عقد فبلغت ٧,٦ بالمئة، فيما كانت في العام الماضي في أفضل حالاتها بتسجيلها الرقم ٨,٧ بالمئة. من التحديات التي شغلت الوزراء الآسيويين: الخلل القائم في أسواق الائتمان العقاري والمتأثرة بما حدث في الولايات المتحدة، و التأثيرات السلبية لحالة الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني تراجعاً بطيئاً في النمو لم يشهده منذ عام ٢٠٠٢، بل يتوقع له المراقبون بنسبة ٢٥ بالمئة أن يمر في حالة تشبه حالته في فترة الكساد العظيم في الثلاثينيات. على أن الأخطر من كل هذه التحديات هو الضغوط التضخمية المتأتية من ارتفاع أسعار الطاقة والتي رفعت بدورها قيمة فواتير النفط والغاز المستوردين، فأصابت الموازنات العامة لغالبية الدول الآسيوية بعجوزات، وبالتالي فقدت هذه الدول قدرتها السابقة في دعم الكثير من السلع الاستهلاكية الرئيسية، وعلى رأسها المواد الغذائية، الأمر الذي انعكس بشدة على حالة المواطنين ولا سيما الطبقة الفقيرة.
والموضوع الأخير في الحقيقة استأثر بمناقشات محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء في بنك التنمية الآسيوي الذين عقدوا اجتماعهم السنوي الحادي والأربعين في أوائل مايو/ أيار في العاصمة الأسبانية أيضا. فعلى خلاف اجتماعهم السابق في كيوتو اليابانية في العام الماضي والذي كان التركيز فيه على خطط طويلة المدى لتمويل عملية طموحة لربط أجزاء وأقاليم ومدن القارة الآسيوية بعضها ببعض، كان التركيز هذه المرة على مسألة التعاون ما بين الشركات الخاصة والحكومات في الدول الآسيوية لمعالجة أزمة الغذاء وارتفاع أسعاره، أو ما يمكن اختصاره في عبارة واحدة هي " كيفية التصدي لحالات التضخم المتفاقمة التي تزيد الفقراء فقرا وعوزا وجوعا".
والمعروف أن بنك التنمية الآسيوي منذ تأسيسه في عام ١٩٦٦ واتخاذه من العاصمة الفلبينية (مانيلا) مقرا له، قد اتخذ من محاربة الفقر وتحسين الأحوال المعيشية لشعوب منطقتي آسيا والباسفيكي حيث كان يعيش بليوني نسمة ممن تقل دخولهم اليومية عن دولارين. وهو برغم بعض الانتقادات التي وجهت له من أطراف خارجية مثل استراليا والأمم المتحدة بأنه غير عادل في توزيع خيراته، أو غير دقيق في اختيار اولوياته، فانه حظي مؤخرا بثناء الدول الآسيوية الثلاث عشرة لقيامه مؤخرا بتخصيص نحو ٥٠٠ مليون دولار إضافي وبصفة عاجلة من اجل مساعدة الدول الآسيوية الأفقر والأكثر تأثرا بفواتير الطاقة التي ارتفعت أسعارها بنسبة ٨٥ بالمئة خلال عام واحد، ولتعهده أيضا بمضاعفة هذا المبلغ إلى بليوني دولار خلال عام ٢٠٠٩، شريطة إنفاق جله على خطط محكمة للارتقاء بالإنتاج الزراعي وتحسين وسائل نقل المحاصيل إلى الأسواق وتوفير الأسمدة بأسعار متهاودة. ويمكن معرفة مدى حراجة الوضع، إذا ما تمعنا التقارير التي تقول أن نحو بليوني نسمة تأثروا بموجة التضخم الراهنة، وان هذه الموجة حصدت نحو ٦٠ بالمئة من إنفاقهم، علما بأن الإنفاق على الطعام والطاقة في آسيا يمتص ٧٥ بالمئة من إجمالي دخل المواطن.
وتعقيبا على تركيز بنك التنمية الآسيوي (يضم ٦٧ دولة، ٤٨ من داخل آسيا، و١٩ دولة من خارجها، وتحصل على أموالها من قروض وهبات الأعضاء أو المؤسسات الدولية أو إصدار السندات واذونات الخزانة أو احتساب فوائد بسيطة على قروضها) على مسألة ضرورة تضافر جهود الشركات الخاصة مع جهود الحكومات في إيجاد مخارج سريعة لحالات النقص في السلع الغذائية، ولا سيما الأرز الذي يعتبر الغذاء الرئيس للسواد الأعظم من الآسيويين والذي ارتفعت أسعاره خلال عام واحد بنسبة ١٠٠ بالمئة، ناهيك عن توجه معدلات التضخم الآسيوية إلى بلوغ واحد من أعلى المعدلات خلال عقد، قال الخبير الاقتصادي الاستراتيجي السنغافوري "جوزيف تان": أن عددا من دول منظومة آسيان تعتبر ضمن الدول الرئيسية المنتجة للأرز وبالتالي، فانه بالامكان عمل شيء من خلال التعاون الإقليمي الجماعي، على نحو ما، لكن الأمر ليس بتلك البساطة، فلكل قرار آثار جانبية سلبية. فمثلا حينما خفضت فيتنام مؤخرا كمية الأرز الموجه إلى التصدير بهدف زيادة المعروض منه في الداخل وبالتالي تخفيض أسعاره وفق منطوق العرض والطلب، حدث أن شحت كميات الأرز الموجهة إلى الفلبين (احد اكبر مستوردي الحبوب وفول الصويا في العالم)، متسببة في ارتفاع أسعاره هناك إلى مستويات قياسية، وبالتالي انعكاس ذلك بحدة على المواطن الفلبيني الفقير.
لا يعني ما استعرضناه هنا أن الأحوال في القارة الآسيوية قد وصلت إلى منعطف خطير يهدد بكوارث وزلازل مالية واقتصادية، فبرغم كل شيء هناك تفاؤل بأن الاقتصاد الإقليمي ماض في طريقه ويحقق معدلات نمو، وان كانت اقل من المخطط، لكن الآسيويين كما قلنا في البداية تعلموا ألا يتركوا شيئا للصدف، وبالتالي فهم ينظرون بجدية إلى كل الاحتمالات ويدرسون كيفية التعامل مع كل احتمال.
والسؤال الذي يفرض نفسه، ماذا اعددنا نحن للمجهول ولأوقات النكبات والكوارث والهزات المالية، علما بأننا لا نقبع تحت كاهل فواتير الطاقة الضخمة كالآسيويين، ناهيك عن أننا-على الأقل في الخليج-أكثر قدرة على تأسيس صندوق للطوارىء شبيه بالصندوق الآسيوي بفضل فوائضنا النفطية الخيالية وتقارب شعوبنا واندماجها واتفاق أنظمتنا في السراء والضراء وإعلاناتها المتكررة حول "الجسد الخليجي الواحد"؟

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب اراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط التالية:
١. لا تزيد عدد كلمات المقالة عن ٧٠٠ كلمة
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@yahoo.com